

هذا، ويراجع لمعرفة معنى الحكومة مصطلح

«أرش».

وأما كتاب ظريف، فقد رواه ظريف بن ناصح منسوباً إلى أمير المؤمنين عليه السلام كتب فيه مقادير الديات وأمر عمّاله بالعمل عليه، وقد عرض هذا الكتاب على بعض الأئمة عليهم السلام، مثل أبي عبدالله الصادق عليه السلام، وأبي الحسن الرضا عليه السلام، فصدّاه.

وجاء فيه بالنسبة إلى الترقوة: «وفي الترقوة إذا انكسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب أربعون ديناراً، فإن انصدعت، فديتها أربعة أخماس دية كسرها اثنان وثلاثون ديناراً...»^(١).
وكثير من الفقهاء اكتفوا بنقل مفاد الرواية.

ترك

لغة:

مصدر ترك، تقول: تركت المنزل تركاً، أي رحلت عنه، وتركت الرجل: فارقت، وترك حقه: أسقطه، وترك الصلاة: لم يأت بها، وترك ركعة منها:

(١) التهذيب ١٠: ٢٩٥، باب ديات الشجاج وكسر العظام، الحديث ٢٦، تسلسل ١١٤٨، وقطعها صاحب الوسائل بمناسبة متعدّدة، فذكر ما يخصّ الترقوة في ٢٩: ٢٩٩، الباب ٩ من أبواب ديات الأعضاء.

الأول - أن المحقق في الشرائع ذكر...».

ثم ذكر عبارته التي قدّمناها، ثم قال:

«أقول: إن موضوع كلام الشيخ وجماعة كابن حمزة والضميري وابن فهد هو قطع الترقوتين أو إحداهما، وما هو المذكور في معتبرة ظريف هو الكسر دون القطع، فمعتبرة ظريف أجنبية عما ذكره الشيخ وجماعة.

ثم إن ثبوت الدية كاملة في قطع الترقوتين، ونصفها في قطع إحداهما، محلّ إشكال، على ما ذكره جماعة، منهم صاحب الجواهر، فإن ما دلّ على أن «كل ما كان في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية، وفي أحدهما نصف الدية» منصرف عن مثل ذلك.

فالنتيجة: أن الأظهر عدم ثبوت الدية كاملة فيهما، ولا نصفها في إحداهما، بل المرجع فيه الحكومة...

الثاني - أن معتبرة ظريف إنّما تعرّضت لحكم ما إذا جبرت الترقوة على غير عيب ولا عثم. وأما ما إذا لم تجبر، أو جبرت مع عثم وعيب، فهي لم تتعرّض لحكمها، فالمرجع فيهما هو الحكومة^(١).

أقول: ما نسبته إلى الشيخ أو حمل كلامه وكلام غيره عليه، غير واضح، إذ ليس في كلامهم أثر من قطع الترقوة.

(١) مباني تكملة المنهاج ٢: ٣٢٣ - ٣٢٥.

٢- إسقاط التكليف: وهو رفع التكليف عن
المكلف بعد ثبوته.

وفُرق بين الإسقاط والأداء والامتنال: بأنَّ
الأوّل أعمّ من الثاني، والثاني أعمّ من الثالث:
لأنَّ امتثال الأمر هو إتيان المأمور به من جهة
أمر الأمر به.

وأداء الواجب هو إتيان الفعل المأمور به
سواء أتى به من جهة موافقة الأمر أو لغيره من
الجهات.

وإسقاط الواجب يحصل بكلّ من الوجهين
المذكورين، وبالإتيان بما يرتفع به متعلّق الحكم،
بمحيث لا يبقى تكليف، وذلك كالدين، فإنَّ الواجب
أداؤه، فلو تبرّع بدفعه شخص آخر سقط وجوب
أداء الدين؛ لارتفاع موضوعه وهو الدين، لكن لم
يصدق الامتنال لأمر المولى، كما لا يصدق الأداء
أيضاً^(١)؛ لأنَّ المكلف لم يأت به بنية إتيان المأمور به
من جهة الأمر به، ولم يأت به بذلك القصد أو بغيره
وإنما دفع الدين غيره فارتفع موضوع «وجوب أداء
الدين».

ومن أمثلة ارتفاع الموضوع، ما لو وجب
إنقاذ الغريق، فهمّ المكلف بذلك، لكن مات الغريق
قبل أن يصل إليه، فيسقط الوجوب، ولم يصدق هنا
الامتنال ولا الأداء.

٣- إسقاط العقاب: والعقاب إمّا أخروي أو

إسقاط

لغة:

مصدر أسقط، وهو من سقط بمعنى وقع.
يقال: أسقطتِ الحاملُ، أي أَلقت سقَطاً، والسقَطُ:
الولد - ذكراً كان أو أنثى - يسقط قبل تمامه وهو
مستبين الخلق^(١).

ويقال أيضاً: أسقط فلانٌ من الحساب، إذا
ألقي منه^(٢).

اصطلاحاً:

وردت كلمة الإسقاط عند الفقهاء مضافة إلى
بعض العناوين، من قبيل: الجنين، والتكليف،
والعقاب، والحقّ ونحوها:

١- إسقاط الجنين: ويراد به الإجهاض، وهو
إلقاء الحامل جنينها، سواء كان بتسببها أو بتسبب
غيرها.

ويترتب على ذلك أحكام كثيرة، ومن جملتها
مسائل مستحدثة.

وسوف يأتي الكلام عن هذا الموضوع في
عنوان «جنين» إن شاء الله تعالى.

(١) المصباح المنير: «سقط».

(٢) لسان العرب: «سقط».

(١) هداية المسترشدين: ٢٤٠.

الملحق الأصولي / دور ٦١١

اصطلاحاً:

هو توقّف الشيء على ما يتوقّف وجوده عليه^(١).

أو هو توقّف الشيء على نفسه^(٢).
مثاله: إنّ «ألف» متوقّف في وجوده على «ب»، و «ب» متوقّف في وجوده على «ألف»، فيكون «ألف» متوقّفاً في وجوده على «ألف».

أقسام الدور:

ينقسم الدور إلى أقسام:

١- الدور المصرّح:

وهو الدور الذي لا يشتمل على واسطة، مثل المثال المتقدّم، فإنّ «ألف» متوقّف على «ب» و «ب» متوقّف على «ألف»^(٣).

٢- الدور المضمّر:

وهو الدور المحتوي على واسطة واحدة أو أكثر، مثل أن يقال: «ألف» متوقّف في وجوده على «ب»، و «ب» متوقّف في وجوده على «ج»، و «ج» متوقّف في وجوده على «ألف»، إذن «ألف» متوقّف في وجوده على «ألف».

فهنا الواسطة واحدة وقد تكون أكثر من ذلك.

(١) نهاية الحكمة: ٢١٦، الفصل الخامس: استحالة الدور.

(٢) اصطلاحات الأصول (للمشكيني): ١٣٣.

(٣) أنظر: المصدر المتقدّم، وكتاب المنطق (للمظفر): ١٠٤ -

MADDE YAYIMLANDIKTAN
SONRA GUCLEN DOKÜMAN

وما خالفه يسمّى مفهوم المخالفة، أو دليل الخطاب.

مثال الموافق - فحوى الخطاب - : دلالة الآية: «فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ» على تحريم الضرب والشتيم بالأولوية.

ومثال المخالف: دلالة: «إن طلعت الشمس فالنهار موجود» على أنّ النهار غير موجود إذا لم تطلع الشمس.

والمفاهيم المخالفة ستة:

مفهوم الشرط، والوصف، والغاية، والحصر، والعدد، واللقب.

راجع تفاصيل ذلك في عنوان «مفهوم» وعناوين كلّ مورد من الموارد المتقدّمة بخصوصه.

دور

لغة:

من دار يدور دوراناً، أي أحدق الشيء بالشيء من حواليه إحداقاً^(١)، أو طاف حوله طوافاً، وعاد إلى الموضع الذي ابتداء منه^(٢).

راجع: دار.

(١) أنظر معجم مقاييس اللغة: «دور».

(٢) أنظر المعجم الوسيط: «دور».

Iskat
290035
Aile
01181

MADDE TAAYINLANDIKTAN
SONRA GELEN DOKÜMAN



بِحکمکم

حق الزوجة في المبيت وشرط إسقاطه

فضيلة الدكتور/ عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله الحجيلان *

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه.

أما بعد . . .

فإن عقد النكاح من أهم العقود وأعظمها خطراً، وأكثرها فائدة، ليس لطرفي العقد وهما الزوجان فحسب، بل لسائر المجتمع، بل لأمة محمد ﷺ، ليكثر عددها ويزداد

* الأستاذ المشارك في قسم الفقه في كلية الشريعة وأصول الدين في فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في القصيم. حصل على درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى في الفقه من كلية الشريعة بالرياض عام ١٤١٢ هـ. ويعمل حالياً عميداً للقبول وشؤون الطلاب بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في القصيم. صدر له العديد من المؤلفات في مجال الفقه.

سوادها، فتقوى شوكتها، ويهابها أعداؤها، وتحقق لنبينا ﷺ مباحة الأم يوم القيامة، ولكي تستمر العشرة بين الزوجين، فتحصل الذرية بإذن الله، وليتحقق ما سلف ذكره، جعل الشارع لكل واحد من الزوجين حقوقاً على الآخر تلزمه بموجب العقد، ومن أبرز تلك الحقوق حق الزوجة في المبيت.

ولأهمية هذا الحق- أعني حق المبيت في استمرار الحياة الزوجية على أحسن حال، ولما حصل في وقتنا الحاضر من النكاح مع شرط إسقاط حق المبيت وهو ما يسمى بـ«زواج المسيار»، ولما يدور حول حكمه من كلام وتساؤل كثير، أحيت مستعياً بالله تعالى أن أدلي بدلوي في هذه المسألة ببحث فقهي مؤصل قائم على أقوال الفقهاء في ذلك بعد أن أشار عليّ بطرقه بعض المشايخ وطلاب العلم، وقد عنونت له بـ«حق الزوجة في المبيت وشرط إسقاطه»:

وقد سلكت في بحث الموضوع المنهج العلمي المتعارف عليه، فذكرت أقوال أصحاب المذاهب الأربعة المشهورة مع ذكر أقوال التابعين في المواضع التي رأيت أهمية ذكرها فيها، وقدمتها- أعني الأقوال- ثم أتبعتها بالأدلة، ورتبتها حسب ما ظهر لي من قوتها، فقدمت القول القوي وأخرت الضعيف، ورتبت أصحاب كل قول ترتيباً زمنياً، معتمداً في التوثيق على أمهات مصادر كل مذهب، وقد قدمت الأدلة من كتاب الله تعالى، ثم من السنة، ثم من المعقول، وأتبع كل دليل بما يتعلق به من مناقشة وإجابة عليها، مع عزو الآيات إلى مواضعها من كتاب الله، وتخريج الأحاديث والآثار من كتبها المعروفة مع الحكم على ما لم يرد في الصحيحين أو أحدهما من خلال كلام أهل

فاطمة عباس عبدالرحمن مها أحمد علام, دليل الرسائل الماجستير و
الدكتوراه التي نوقشت في كلية دار العلوم منذ عام 1985 و حتى نهاية
فبراير 1997, القاهرة 1418 - 1999: (جامعة القاهرة) . ISAM KTP 88569

29 TEMMUZ 2005

[١٢٥] هاني سليمان محمد حسن
إسقاط الحقوق وتوريثها في الشريعة الإسلامية : إشراف محمد
بلتاجي حسن ، ١٩٩١ . - ٦١٤ ورقة . - دكتوراه

٩٣٨

YATIMI ANDERIT
GÖRÜŞ GÖLEN DOKÜMAN

Jordanie, in R. Bocco, R. Jaubert and Françoise Metral (eds.), *Steppes d'Arabie. État, pasteurs, agriculteurs, et commerçants: le devenir des zones sèches*, Paris and Geneva 1993; papers in E. Rogan and T. Tell (eds.), *Village, steppe and state: the origins of modern Jordan*, London 1994; Chatty, *Mobile pastoralists. Development planning and social change in Oman*, New York 1996; Samira Haj, *The making of modern Iraq 1900-1963*, Albany 1997; W. Lancaster, *The Rwala Bedouin today*, ²Prospect Heights, Ill. 1997; A. Meir, *As Nomadism ends*, Boulder and Oxford 1997; D.F. Eickelman, *The Middle East and Central Asia, an anthropological approach*, ³New Jersey 1998; papers in J. Ginat and A. Khazanov (eds.), *Changing nomads in a changing world*, Brighton 1998; W. and Fidelity Lancaster, *People, land and water in the Arab Middle East*, Amsterdam 1999.

(W. and FIDELITY LANCASTER)

ISKANDAR KHĀN B. DJĀNĪ BEG, ruler in Transoxania, from his capital Bukhārā, of the Turco-Mongol Shībānīd [q.v.] or Abu 'l-Khayrīd dynasty, ruled 968-91/1561-83. Iskandar was in fact a weak and ineffective ruler. Real power was in the hands of his son 'Abd Allāh, who had shown his ability against rival families in Transoxania as early as 958/1551 and who became the greatest of the Shībānīds; after his father's death he was to reign unchallenged for a further sixteen years [see 'ABD ALLĀH B. ISKANDAR]. For the course of events in these decades, see SHĪBĀNĪDS and R.D. McChesney, *Elr art. Central Asia. vi. In the 10th-12th/16th/18th centuries*.

Bibliography: See those to the two arts. mentioned above, and also C.E. Bosworth, *The New Islamic Dynasties, a chronological and genealogical manual*, Edinburgh 1996, 288 no. 153. (Ed.)

ISKĀT (A.), a legal term meaning "relinquishment", specifically of a right (*ḥakk*). In general, four conditions must be met to make the relinquishment of a right valid: (a) that the right should exist at the time it is relinquished (e.g. the right to collect a debt to be incurred in the future may not be relinquished); (b) that the right relinquished does not concern *milk al-'ayn* (i.e. the ownership of the substance of a thing, whether movable or immovable, is not subject to relinquishment, but only to transfer, *naql*); (c) that the interest of the person entitled to the right should be absolute and not limited by other interests (e.g. it cannot be an interest such as that of a trustee in a *wakf* property); and (d) that the relinquishment of the right does not involve an illegal result.

Iskāṭ may be of two kinds: *iskāṭ mahḍ* (true relinquishment) and *iskāṭ ḡhayr mahḍ* (quasi-relinquishment). The first kind includes divorce (*ṭalāk*), manumission of a slave (*i'tāk*) and the relinquishment of the right of pre-emption (*shuf'a*). In the latter case, short clauses of relinquishment of the right of pre-emption are often added to deeds of sale of houses (e.g. *ḥad askatnā shuf'atanā min dhālik*), neighbours of the vendor in Islamic law having the right of pre-emption [see SHUF'A].

The term *iskāṭ ḡhayr mahḍ* includes legal transactions such as acquittance of debt (*ibrā' 'an al-dayn*), which is not regarded as a pure relinquishment since it partakes of the nature of a donation (*tabarru'*).

Bibliography: Adnan Kouatly, *Étude comparative du droit de préemption*, Damascus 1948, 424-45; Muṣṭafā Aḥmad al-Zarkā, *al-Fiḥ al-islāmī fī ṭhawbīh al-djādīd*, Damascus 1968, and bibliography there cited; R.Y. Ebied and M.J.L. Young, *Some Arabic legal documents of the Ottoman period*, Leiden 1976 (see documents on pp. 15, 17, 23).

(R.Y. EBIED and M.J.L. YOUNG)

IŞLĀH.

V. CENTRAL ASIA

Central Asia (here basically understood in the sense of the pre-modern Mā warā' al-Nahr [q.v.]), notwithstanding its regional peculiarities, historically is to be regarded as an integral part of the Islamic world. Hence, in one way or another, its Muslim community—at least until the Russian "October Revolution" of 1917—was influenced by and/or contributed to reformist trends and movements current in other Muslim regions, in particular, those of Russia, Ottoman Turkey, the Arab world and also India. Basic features of the religious discourse on *işlāh* in the 18th-20th centuries, as described in the previous sections of this article (see Vol. IV) are to be found in Central Asia as well. But, because of the impact of roughly seven decades of Soviet rule, our knowledge about the specific nature of *işlāh* in Central Asia, and about its various supporters, actual developments, exchange of ideas, etc., is still rather poor in comparison to that about other regions. The inaccessibility of relevant sources during the Soviet period, as well as the application of Marxist-Leninist concepts of history, have led to a somewhat eclectic picture.

As a result of the prolonged Soviet impact, reformism in Central Asia appears predominantly as a class-based (bourgeois), nation-cultural, and finally political (nationalist) movement among Muslim intellectuals emerging around the turn of the 19th to the 20th centuries, and considerably gaining strength after 1905-7 when censorship in the Russian empire was loosened and the press could function more freely [see DJARĪDA. iv]. This reform movement was the so-called *Djadīdism* [see DJADĪD], but the usual self-designations of its representatives were different, e.g. *işlāhātkhāh* ("reformer"), *tarakkīparwar* ("progressive"), *munawwīr* ("enlightener"), *yāsh* or *djawan* ("young"). It figures as a historically more or less isolated phenomenon, directly inspired by an identical movement which started somewhat earlier among Russia's Muslims. A key role in these endeavours, in the first place directed to renewing the Muslim educational system, disseminating Western-type knowledge, and fighting harmful social conditions and customs, falls to the well-known Crimean Tatar modernist Ismā'il Gasprālī [q.v.] and the influential newspaper *Terdjūmān* founded by him in 1883. The reformist or modernist efforts of the *Djadīds*, at least to a certain extent, are characterised according to the Soviet jargon as "progressive", in sharp contrast to a more or less obscure stereotype of "reactionary" *Ḳadīmīs*.

Even though such views of developments in *işlāh* in Central Asia cannot, of course, be called entirely wrong, they nevertheless neglect some important traits of this phenomenon that are essential to an appropriate understanding of it. This lack of coherence is especially revealed by recent research, and concerns in particular the questions of: (a) indigenous roots and precursors of the so-called *Djadīdism*; (b) interrelations with other Muslim and non-Muslim regions, with their influence on the background of individual thinkers; and (c) fundamentals, causes, contents and the course of the debate with traditionalist '*ulamā'*', labelled by the modernists as *Ḳadīmīs*.

Far from our having comprehensive answers to these and related questions, some salient hints will have to suffice. Besides the oft-repeated statement that the Central Asia of the *Khānates* (Bukhārā, *Khīwa* and *Khokand* [q.v.]) in the 18th-19th centuries represented a bulwark of intellectual stagnation, obscurantism and religious dogmatism, it must be noted

راهنمای رویکردهای نقد ادبی، ۱۷۱ - ۲۰۷؛ شناخت اساطیر ایران،
در صفحات فراوان؛ صور خیال در شعر فارسی، ۲۳۴ - ۲۴۹؛ فرهنگ
اصطلاحات ادبی، داد، ۲۶ - ۲۷؛ نظریه ادبیات، ۲۱۳ - ۲۱۶؛
واژه‌نامه هنر شاعری، ۹ - ۱۱؛

*Ancient myths in modern poetry, 10-17; A Glossary of
Literary Terms, 102-103; Dictionary of World Literary
Terms, 206-207.*

چناری

اسقاط (es. qāt)، در لغت به معنی افکندن و در اصطلاح بدیع
انداختن یا تخفیف حرفی از کلام است و بر دو نوع است: ۱- آن
است که حرفی از کلمه بیفتد، مثلاً حرف مشدد بدون تشدید به
کار رود. مانند صورت واژه جاده که در این بیت با تخفیف به کار
رفته است: «و آن جاده کوچکی که یک چند - میعادگه فرشتگان
است» (ابوالحسن علی آبادی) یا کلمه‌ای را مخفف کنند، مانند به
کار بردن «ورنه» به جای «واگر نه» در این شعر: «شهد رو یای شب‌نم
بر برگ شبی ست - ورنه همزاده و هم مقبره گل خاراست.» در این
نوع اسقاط، شاعر برای رعایت وزن، ناچار به تغییر صورت
اصلی کلمات است. اسقاط در این معنی می‌تواند مرادف
تخفیف* شمرده شود. ۲- آن است که کلامی آورده شود که به
عمد از یک حرف خالی باشد، مانند این غزل حسین ایلاقی که
حرف الف در آن وجود ندارد: «زلفین بر شکسته و قد صنوبری -
زیر دو زلف جعدش دو خط عنبری ...» اسقاط در این معنی را
می‌توان مرادف حذف* دانست.

منابع: حدائق البلاغه، ۶۴؛ فرهنگ بلاغی- ادبی، ۱/۱۱۶؛ کنزالفوائد،
۲۶؛ المعجم، ۳۰۶؛ معجم اصطلاحات الادب، ۱۲۸.

عباسپور

اسلخ ← مسلوخ

اسلوب حکیم (os.lub-e.ha.kim)، در لغت به معنی روش عاقلانه و
در اصطلاح بدیع آن است که شنونده کلام گوینده را برخلاف
منظور او تعبیر کند و بر پایه همان تعبیر، کلام مزبور را پاسخ
دهد: «گفتمش باید بری نامم ز یاد - گفت آری می‌برم نامت
زیاد.» (فرصت شیرازی) □ «در خراسان مدح والی گفتم از روی
طمع - او غلط فهمید و گفتار مدح ما معنی نداشت/ گفتمش
بسیار نیکو گفتمی، این انصاف بود - بنده هم دانسته‌ام مدح شما

شناخت بهتر تمدن‌ها و جوامع و آداب و رسوم آن‌ها بررسی
می‌کنند. نویسندگان تاریخ ادیان نیز، اساطیر را برای شناخت
عقاید و نظام‌های فکری جوامع پیشین تجزیه و تحلیل کرده‌اند.
سمیوئل هوک اساطیر خاور میانه را از لحاظ کارکرد، به پنج
دسته تقسیم می‌کند: ۱- اسطوره آیینی (ritual myth): اسطوره‌ای
است که در پرستشگاه‌ها و هنگام برپایی مناسک مذهبی به کار
می‌رفته است. این گونه اساطیر دارای نیروی جادویی بوده‌اند و
نقشی مهم و حیاتی در جامعه داشته‌اند. ۲- اسطوره خاستگاه
(origin myth) / علت شناختی (aetiological): این اسطوره علت
خیالی عادات و اشیا را بیان می‌کند، مثلاً در اساطیر ایران،
کیومرث نخستین کسی است که تخت و کلاه پدید می‌آورد. ۳-
اسطوره کیش (cult myth): این نوع اسطوره نیز داستان یا روایتی
متافیزیکی بود که کاهنان هنگام برپایی آیین‌های دینی
می‌خواندند. این اسطوره، برخلاف اسطوره آیینی، خاصیت
جادویی ندارد و هدف آن گذاشتن تأثیر اخلاقی در شنونده و
حفظ وضع موجود است. ۴- اسطوره شخصیت (prestige
myth) کارکرد اسطوره شخصیت آن است که تولد و کارهای
برجسته قهرمانی معروف را با هاله‌ای از رمز و راز ببوشاند، مثل
زندگی زال و رستم در شاهنامه فردوسی. ۵- اسطوره جهان پس
از مرگ: اسطوره‌ای است که جهان پس از مرگ و رویدادهایی را
که در آن‌جا پیش می‌آید، توضیح می‌دهد. یکی از شیوه‌های
نقادی، نقد اسطوره‌ای است که در این رویکرد، منتقد می‌کوشد
تاکیدات اساطیری نمونه آرمانی موجود در فرهنگ هر ملت
را کشف کند و آن‌ها را در آثار نویسندگان نشان دهد. در شعر
فارسی، بیشتر شاعران از اساطیر به صورت تلمیح* استفاده
کرده‌اند. این کاربرد در دوران اولیه شعر فارسی ساده و به صورت
اشارات کوتاه یا تشبیه* بود و رفته‌رفته پیچیده‌تر شد و به
شکل‌های استعاره* و تمثیل* و نماد* عرضه گردید. در دوره
آغازین شعر فارسی اساطیر ایرانی بیش از اساطیر سامی و
اسلامی حضور دارند، اما از دوره غزنوی و سلجوقی رفته‌رفته بر
میزان توجه به اساطیر سامی و اسلامی افزوده می‌شود. در دوره
معاصر، علاوه بر کاربرد نیافتن بسیاری از اساطیر ادبیات گذشته،
و گاه استفاده تو از بعضی از آن‌ها، اساطیر هندی و یونانی هم
وارد شعر و نثر فارسی شدند.

منابع: اساطیر ایران، ۱۷ - ۶۷؛ اساطیر خاور میانه، ۱۱ - ۱۸؛ اسطوره و
رمز، ۱۰۱ - ۱۲۶؛ پژوهشی در اساطیر ایران، ۱۵۲ - ۱۵۳، ۱۷۵ - ۱۷۸؛
چشم‌اندازهای اسطوره، ۱۷؛ دانش اساطیر، در صفحات فراوان؛

Nb. No.:

39186

الدكتور شوقي أبو خليل

- Iskat

الإسقاط باري

في مناهج المُستشرقين والمُبشّرين

24 OCAK 1996

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان
1995

11 MAYIS 1993

53
- ISKAT

ISKAT-I SALÂT

DIYANET
DERGİSİ
CİLT: XV
SAYI: 5-6

EYLÜL
EKİM
KASIM
ARALIK
1976

LÖfi ŞENTÜRK

334-338 Ankara Müftüsü

İskât-ı Salât, kazaya kalmış farz namazlar ile vitir namazının fidye ile ödenmesine denir.

Konuyu, İskât-ı Salât'ın dayandığı delil, bu hususta usûl ve furû allimlerinin sözleri ve bugünkü tatbik şekli üzerinde, inceleyeceğiz.

ISKAT-I SALÂT'IN DAYANDIĞI DELİL:

Kazaya bırakılmış namazların fidye verilmek suretiyle ödenmesi hakkında ne kitap ve Sünnetten bir delil, ne icma ve ne de kıyas yoktur. Ayrıca İmam MUHAMMED (Allah rahmet etsin) hâric, hiç bir mezhep imamından bu hususta her hangi bir şey de rivâyet edilmemiştir. İmam MUHAMMED'in ZİYÂDÂT adlı kitabında: "Namaz fidyesi de İnşallah - bu borcun ödenmesi için - kifâyet eder." dediği Hanefîlerin usûl ve furû kitaplarında yazılıdır. Ancak İmam MUHAMMED'in bu sözü söyleyip söylemediği kesin olarak da bilinmemektedir. Nitekim İbn ÂBİDİN (H. 1198 -

1252) "el-Minnetü'l-celil libeyânı İskâtü mâ ale'z-zimmetl min kesirîn ve kalil" adlı risâlesinde konunun üç ayrı Ziyâdât nüshasında araştırıldığı halde İmam Muhammed'e nisbet edilen yukarıdaki sözün bulunmadığını, bu hususun Meşâyih'in İstihsanı ile başlamış olmasından başka bir dayanağı olmadığını, kaydediyor.¹

Konu ile ilgili İstanbul'daki kütüphanelerde yaptığım araştırmada bu sözün İmam Muhammed'e ait olduğunu tesbit edemedim ve bu ibâreyi yazılı Ziyâdât kitaplarında bulamadım. Ancak Aşrafendi kütüphanesi 114 numarasında kayıtlı HASİRİ'nin Ziyâdât'ında; ölen bir kimsenin oruç borcu olur da bunun için fidye verilmesini vasiyet eder veya vârisleri teberrüda bulunurlarsa, İnşallah bu fidyenin oruç borcu için kifâyet edeceği, yazılmaktadır.

- (1) Mecmûetü Resâil-i İbn Âbidîn, İstanbul 1325, s. 209.
- (2) Bak; Şerhu'l-Menâr, el yazması, Ayasofya Kütüphanesi, No.: 99; Keşf-i Pezdevî, İstanbul 1308, s. 155; Mir'âtü'l-usûl, fi şerh-i Mirkâtü'l-vusûl, İstanbul 1312, s. 112; Fethü'l-Kadir ala şerh'i'l-Hidâye, Mısır 1315, C. 2, s. 85.
- (3) Mecmuetü Resâil-i İbn Âbidîn, s. 209.

USÛL VE FÜRÛ' ÂLİMLERİNİN BU HUSUSTAKİ SÖZLERİ:

Fidye verilmek suretiyle namaz borcunun ödenmesi, onun bir çeşit kaza edilmesi demektir. Bu çeşit bir kaza, Usûl-i Fıkıh kitaplarına göre mümkün değildir. Nitekim Molla Husrev (.....? — 885 H.) "Mir'âtü'l-usûl fi şerh-i mirkâtü'l-vusûl" adlı eserinde kaza çeşitlerini dört kısma ayırmaktadır. Bunlar; Misl-i mâkûl-i kâmil ile kaza, misl-i gayr-ı mâkûl ile kaza, edâya benzeyen kazadır.

Konumuzla ilgili olması bakımından bunlardan yalnız iki tanesini tarif edelim:

1 — Misl-i mâkûl-i kâmil ile kaza; memurunhibe tamamen benzerliği akıl ile anlaşılabilen şeyi teslim etmektir. İbâdetten örneği, orucu oruç ile kazâ etmektir.

DIYANET
DERGİSİ
CİLT: XV
SAYI: 5-6

EYLÜL
EKİM
KASIM
ARALIK
1976

335

~~Devir~~ bk. İskat

FKH

Arabacıoğlu M.A.

İslâmiyette İshat ve Devir

M.Ü.İ.F. Ktp.

18 EKİM 1998

İSKAT

Fıkıh

أبو سودة بن عبد الناصر

٢٦٠ - ٢٢٢ / ١

1010

~~İskat~~ İskat

- Müsellem, 15

- M., VI, 132

- el-Binâye, II, 3

İSKÂT

FKH

Senhürî, Mesâdiru'l-Hakk c.5-s. 231

İSKÂT (i. salat)

FKH

Seldud, 217

İSKÂT

Şurubasi, es-Sukût, 222

İshat

FKH

Arabacıoğlu M.A.

İslâmiyette İshat ve Devir

M.Ü.İ.F. Ktp.

18 EKİM 1998

İSKÂT

FKH

(hukukta)

el-Binâye, V, 3

إسقاط: Iskat

١ - تعريف: يرد الإسقاط بمعنيين:

أ - إسقاط الجنين من بطن أمه (ر: إجهاض).

ب - إسقاط الحق أو الملك لا إلى مالك ولا إلى مستحق.

٢ - إطلاقاته: يطلق لفظ «إبراء» على إسقاط الدين عن الغير، ولفظ «عفو» على إسقاط القصاص، ولفظ «طلاق» على إسقاط قيد النكاح، ولفظ «عتق» على إسقاط قيد الحرية.

٣ - حكمه: الإسقاط قد يكون مباحاً، كإسقاط الدين عن المدين الغني؛ وقد يكون مندوباً كإسقاط الدين عن المدين المعسر، وإسقاط أولياء دم القتل القصاص عن القاتل عمداً؛ وقد يكون مكروهاً كالطلاق - وهو إسقاط قيد النكاح - بغير سبب، وقد يكون واجباً كما إذا حكم الحكمان بالطلاق.

٤ - الإيجاب والقبول: الإسقاط على نوعين: إسقاط فيه معنى التمليك، وإسقاط ليس فيه معنى التمليك.

أ - الإسقاط الذي فيه معنى التمليك: هذا النوع من الإسقاط لا يصح إلا بإيجاب وقبول، كالإبراء من الدين، وكذا كل إسقاط على عوض، كالطلاق على مال، وإسقاط القصاص على مال، ونحو ذلك.

ب - الإسقاط الذي ليس فيه معنى التمليك: وهذا النوع يصح فيه الإسقاط بالإيجاب فقط، ولا يحتاج إلى القبول، كالطلاق، والعتق، والقصاص، وحد القذف، وحق الخيار، ونحو ذلك.

٥ - المسقط:

أ - الشرع: يكون الشرع هو المسقط في جميع حقوق الله تعالى، كالصلاة والصيام والجهاد والنذور والكفارات ونحو ذلك، حيث أسقطها الشرع عن العاجز عنها، وكالحدود، حيث أسقطها عن وجبت عليه بالشبهة (ر: شبهة).

ب - العبد: حقوق العباد التي تقبل الإسقاط يسقطها العبد الذي توفرت فيه الشروط التالية:

(١) أن يكون مالكا للحق أو وكيلاً عن المالك.

(٢) أن يكون عاقلاً، بالغاً، مختاراً غير مكره على الإسقاط.

(٣) أن يكون غير محجور عليه لسفه، أو فليس، أو مرض، غير أن المريض مرض الموت يجوز له أن يسقط من حقوقه ما لا يزيد على ثلث ماله، لأن الإسقاط تبرع، ويشترط في المسقط ما يشترط في المتبرع.

٦ - المسقط عنه الحق: يشترط فيمن يسقط عنه الحق أن يكون معلوماً معيّناً، فلو قال: أسقطت حقي الذي على فلان أو فلان، أو قال زوجتي فلانة أو فلانة طالق، لا يسقط الحق عن أحدهما، ولا تطلق إحداها حتى يعينها.

ولكن لا يشترط إقرار من عليه الحق بهذا الحق، بل لو ادعى عليه ألف دينار، والمدعى عليه ينكرها، ثم أبرأه منها، صح الإبراء، ولو قال: زوجتي طالق، وله أربع زوجات، طلقت التي يعينها، رضيت بذلك أم كرهت.

٧ - الحق الساقط:

أ - أنواع الحقوق: الحقوق أربعة أنواع هي: الأعيان، والمنافع، والديون، والحقوق المطلقة.

ب - شروطها: يشترط في الحقوق حتى تقبل الإسقاط ما يلي:

(١) أن يكون الحق مملوكاً للمسقط، أو يكون المسقط له وكيلاً عن المالك.

(٢) أن يكون قد وُجد وثبت في ذمة المسقط عنه، فلا يصح إسقاط الشفعة قبل تمام البيع، ولا إسقاط الحاضن حقها في الحضانة قبل وجوب الحضانة لها، أو وُجد سبب وجوبه، فيجوز إسقاط إجرة الدار بعد عقد الإجارة، وإن كانت مدة الإجارة لم تنته بعد؛ ويجوز للمجروح أن يعفو عن القود بعد الجرح وقبل الوفاة من هذا الجرح.

(٣) ولا يشترط أن يكون معلوماً، إذ يصح إسقاط المجهول، فيجوز لصاحب الدين أن يبرئ المدين مما له عليه من الدين، وإن كان لا يعلم قدره.

(٤) ولا يشترط أن يكون الإسقاط لكامل الحق إن كان الحق يقبل القسمة، كما إذا أسقط عن المدين نصف الدين، ولكنه إن طلق زوجته نصف تطلقه وقعت طلاقاً كاملة، لأن الطلاق لا يقبل القسمة.

ج - أنواعها بالنسبة لقبولها الإسقاط: الحقوق بالنسبة إلى قبولها الإسقاط وعدم

مفهوم الإسقاط في إبداع الأدب ونقده

Iskat
090035

عبدالله بن محمد المفلح

أستاذ مشارك في كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض

0435



المقدمة :

اهتمت بعض الدراسات الحديثة؛ النفسية والنقدية بالعلاقة بين علم النفس والأدب، ومن الطبيعي بحث العلاقة بينهما؛ لأنهما يتناولان موضوعات واحدة؛ كالخيال والأفكار والعواطف والانفعالات، والتأثيرات الفكرية والوجدانية والنفسية والبيئية المتبادلة بين النص ومبدعه ومتلقيه. ويرى علم النفس أن الحركة النقدية محاولة جادة في فهم سلوك معين في تراث أدبي أو علمي أو فني وفق ما تمليه دواخل كاتب النص ودوافعه، بحيث تؤدي دراسة السلوك المنتج كأثر إلى دراسة النفس المنشئة للنص، وأنها طريقة من طرق دراسة صلة الأديب بمجتمعه، ومدى اندماجه واستقلاله، ويمكن بها قياس الوعي الاجتماعي والفكري⁽¹⁾؛ لأن العمل الأدبي ما هو إلا تعبير عن طبيعة العلاقات الاجتماعية التي يتحرك داخلها كاتب النص.

ويعد الإسقاط (Projection) أحد الآليات النفسية التي يمكن أن تبرز في العمل الأدبي والنقدي، ورغم أن الدراسات التي تناولت الجوانب النفسية في الأدب كثيرة ومتعددة إلا أن أغلبها لم يكن يهتم بتفاصيل وجود الإسقاط في العمل الأدبي بصفته آلية نفسية يتعامل معها الأديب، ويمكن أن تكون واضحة في الأدب الذي ينتجه، وهذا ما جعلني في هذا البحث أحاول أن أدرس الإسقاط ودرجات وجوده وتأثيره في إبداع الأدب وتلقيه ونقده. وقد يبدو أن مصطلح الإسقاط في العمل الأدبي والنقدي يتقاطع بصورة ما مع مصطلحي الاستلهام، (وما يتعلق به كالتوظيف، والاستدعاء)⁽²⁾، والتناص، وغيرهما من مصطلحات التفاعل مع التراث، إلا أن الإسقاط مختلف عنهما، ويمكن أن يحدث فيهما؛ لأنه يتعلق بما وراء الاستلهام أو التناص من دوافع وتفاعلات نفسية قد تقود المبدع للوقوع فيه.